تأثير جائحة كورونا على السياسة الإقتصادية في الجزائر

The impact of the Corona pandemic on economic policy in Algeria

محمد الطاهر العمودي [1،*]

جامعة قاصدي مرباح ورقلة(الجزائر)، (Taher.lamoudi@yahoo.com)

تاريخ الاستلام : 2022/05/17 ؛ تاريخ القبول: 2022/06/12 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/18

ملخص : تمر الجزائر على إثر جائحة كورونا بضغوطات إقتصادية وإجتماعية ، تجعلها أما تحد في وقت تمر به بإنتقال سياسي متزامن مع أزمة كورونا، ولكن ورغم ما سجله الاقتصاد الجزائري من إنكماش بلغ -5.5% ، إلا أن الخطوات التي إتتخذتها الجزائر و القائمة أساسا على دعم المتضررين منها على مستوى النشاط الإقتصادي وتلبية حاجيات مواجهة الازمة الصحية من أدوات و مستلزمات صحية ضرورية ،الأمر الذي أبان عن سلوك الاقتصاد الجزائري تجاه الجائحة على المستوى الجزئي و المستوى الكلي و هذا ما ستحاول الدراسة تحليليا بما توفر من معلومات.كون الجائحة لا تزال قيد التأثير على العالم و الجزائر خصوصا

الكلمات المفتاح : جائحة كورونا؛ السياسة الإقتصادية ؛ السياسة المالية ؛ التجارة و النمو.

تصنيف JEL : H06؛ H05

Abstract: In the wake of the Corona pandemic, Algeria is going through economic and social pressures, making it a challenge at a time when it is going through a political transition simultaneous with the Corona crisis. The level of economic activity and meeting the needs of facing the health crisis of necessary health tools and supplies, which showed the behavior of the Algerian economy towards the pandemic at the micro and macro levels, and this is what the analytical study will try with the available information. And Algeria in particular.

Keywords: Corona pandemic; economic policy; financial policy; Trade and growth..

Jel Classification Codes : H06 ; H05

*المؤلف المرسل.

I- تمهيد

تعد جائحة كورونا أحدى أقوى الأزمات الصحية التي تأثر بها الإقتصاد العالمي في التاريخ الحديث، حيث أنها أرغمت الدول جميعا على الإغلاق الذي دام لعدة أشهر ،الأمر الذي أدى إلى ركود في النشاطات و التبادلات التجارية، مما أظطر لدول في العالم إلى تبني سياسات الهدف منها تخفيف وطأت الجائحة من خلال إعطاءالأولوية للقطاع الصحي الذي من خلال الجائحة قد أضر بالعمالة و الإنتاج، وعليه فقد تبنت الجزائر تلك الإجراءات بدءا بالغلق و مواصلة بإتباع إجراءات على مستوى الإنفاق العام الذي قام على دعم قطاع الصحة و المحافظة على القدرة الشرائية و تعويض المتضررين،ولعل في هذه الورقة العالمية سنحاول تحليل سلوك الإقتصاد الجزائري من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف أثرت الجائحة على قرارات الإنفاق و التجارة الخارجية في الجزائر ؟

II- – العنوان الفرعي الأول : تداعيات الازمة الصحية على الاقتصاد العالمي

II-1- تأثير الازمة الحاليةعلى الاقتصاد العالمي

إن أي أزمة عالمية كانت فإن المتأثر الاول فيها هو الاقتصاد، و في ظل وود اقتصاد عالم تسيطر فيه الصناديق الاستثمارية على معظم الدول الرائدة ،فإن أول من يتأثر اقتصاديا هي الصناديق الاستثمارية على مختلف أنواعها (صناديق التحوط، المضاربة المالية)، لذلك ذكر أحد أهم الصناديق لا تحوية في الولايات المتحدة الأمريكية جيري هابيرث(رئيس صندوق كوهينونور) ، أن الصناديق على مركب يسير في طريق سريع يسرع إلى الجحيم و الركود التضخمي، وبما أن الربحية أساس الصناديق فإن تدني مستويات الربحية و المرتبطة بالنشاطات التي يمثلها أو التي يرتبط بها الصندوق الاستثماري ، هي نتيجة التدني في مردودية المشاريع المرتبط بالنشاط، فقد حققت صناديق الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية معدل ربحية قدرت ب 57.2 %، قبل مارس 2020 ، و لم يتم تسجيل هذا المستوى من النمو بعد هذا الوقت، ذلك أن الصناديق لم تعد تتمتع بالجاذبية الاستثمارية، ولعل ذلك يعد أمرا طبيعيا في ظل ما يسجله النمو في أقاليم العالم بعد مارس 2020 (- https://www.aleqt.com/sections، 2020)، إذا يتوقع أن يحقق النمو العالمي مستوى 1% حتى نهاية السنة، وهي النسبة المسجلة في الدول المتقدمة بعدما كانت قد سجلت نسبة 2.5% عالميا و 4.5% للدول المتقدمة قبل الازمة.(صندوق النقد الدولي، 2020).

أربكت جائحة كورونا بانتشارها السريع برامج الدول في التعامل معها، والتي أبانت على ضعف المنظومة الصحية العالمية واستعدادها لمواجهة مثل هذه الأزمات،حيث كان من المتوقع أن تتعاون الدول فيما بينها لمواجهة هذه الجائحة والتي سميت "بجائحة الخوف"، بل إن الامر تخطى ذلك بوجود خلافات حول مصدر الفيروس، كما أن الدول المتقدمة قد تنصلت من مساعداتها للدول الأضعف، الأمر الذي أثبت ضعف تأثير العولمة العميق على العلاقات الدولية. (الباحثين، 2020)

1.I التأثير حسب المناطق عالميا

منطقة شرق أسيا

إذ تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن منطقة شرق أسيا قد تشهد نموا صفريا، وهي مستويات أسوء مما قد تم تسيله أعقاب أزمة 2008،وأزمة 1997، وفيمايلي عرض لمستويات النمو المسجلة لأهم الدول نموا في المنطقة

الجدول رقم (01) مستويات النمو في شرق أسيا

الدولة	اندونيسا	الهند	هونكونغ	اليابان	كوريا	سنغافورا	ماليزيا	المالديف	بن غلادش
النمو%	0.5	1.9	4.5-	2.5-	1.2	3.5	1.7-	8-	2

المصدر: تقريرالبنك الآسياوي للتنمية ـــ 2020 مارس.

ويعود ذلك إلى نقص الطلب على التجارة الخارجية خاصة أمريكا واوروبا كأسواق درجة أولى لسلع ومنتجات المنطقة، كذلك تأثر قطاع السياحة الذي يشكل جزءا مهما في الناتجالإجمالي لدول المنطقة والذي تأثر بتوقف حركة النقل العالمية.

- **. القارة الأوروبية**

أما أوروبا والتي تعد المتضرر الاكبر من الازمة الصحية، كونها تحوز على ثلث الوفيات جراء الفيروس المسبب للأزمة، فإن معدلات النمو فيها أيضا قد سجلت أرقاما سالبة، إذا تعتمد في نابحها على الصناعة والسياحة والاسواق المالية، حيث تم اغلاق الحدود بين دول الاتحاد الاوروبي، وتعليق السفر والتنقل بين البلدان، الامر الذي أثر على النشاط السياحي والنقل.

الجدول (02): النمو في قارة أوروبا.

الدولة	بريطانيا	تركيا	إسبانيا	البرتغال	المانيا	فرنسا
النمو%	6.5-	5-	8-	8-	7-	7.2-

المصدر : تقرير آفاق الإقتصاد العالمي ، البنك الدولي ،مارس2020.

الملاحظ من النتائج أن مستويات النمو المنخفضة متقاربة على خلاف باقي المناطق في العالم، الامر الذي يدل على درجة الارتباط الاقتصادي لدول الاتحاد والقارة، (باستثناءتركيا)، ذلك أن دول القارة تعتمد بالأساس على حرية حركة العمالة ورأس المال، وتوقفهما أدى إلى الإنخفاض المتناسب في النمو.

القارة الأمريكية

سجلت مستوبات نمو سالبة في دول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الامريكية، ذلك أن الازمة الصحية أثرت بشكل كبير على قطاع الصناعة والتجارة، بين بلدان المنطقة، زذلك نتيجة غلق الحدود بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك،

جدول رقم (03): النمو في القرة الأمريكية

الدولة	الو م أ	اكوادور	برازيل	اورغواي	المكسيك
النمو%	5.9-	0.3-	5.4-	3-	6.2-

المصدر: البنك الدولي ،2020

سجلت دول القارة في معظمها نموا سالبا، ذلك أن التبادل القائم على الطلب (مواد أولية +عمالة،سلع صناعية)، قد انخفض إلى أدنى مستوي له، كذلك سجلت في الولايات المتحدة الامريكية معدلات بطالة فاقت 10%، (بناء على طلبات الاعانة المسجلة أفريل 2020)، مما يوحي بتأثر القطاع الصناعي والتجاري في الولايات المتحدة والذي انعكس على باقي الدول الأخرى.

II- 2. تقديرات الصدمة

1.2II- انخفاض الطلب

أدت الأزمة الصحية إلى انخفاض في الطلب العالمي الكلي والذي يشمل النفط، السلعالأولية،وسلاسل القيمة التجارية.

- **النفط** : انخفضت أسعار النفط بنحو 40 بالمئة في الربع الاول من السنة 2020، ذلك راجع لانخفاض الطلب الذي سجل 9.3 بالمائة مقارنة بأزمة2008 الذي انخفض فيها الطلب ب 0.97 بالمائة ، الأمر الذي يوحي بتأثير الازمة على سوق النفط ، وقد سجلت أسعار النفط حدود دونيا لم تسجلها من قبل حيث سجلت عقود تسجيل أفريل أسعارا سالبة (سوق الآجل)، كم سجلت أسعار سلة أوبك مستويات لامست 20 دولارا، ويتوقع أن ترتفع الأسعار لمستويات الأربعين دولارا فأكثر في الربع الاول من 2021، بفعل نقص المعروض و ليس بفعل زيادة الطلبالمنشود(البنك الدولي ، 2020).
- **المعادن والسلع الاولية:**

سجلت أسعار المواد الاولية والسلع الزراعية، انخفاضا ملحوظا إلا أنها تعتبر أقل مقارنة بباقي السلع الاخرى حيث شهدت الاسعار انخفاضاً ب10بالمائة مقارنة بسنة 2018(فاو،2020)، بينما شهدت اسعار المعادن باستثناء الذهب انخفاضاب 30بالمائة وهذا راجع لانخفاض الطلب عليها من الصين التي تمثل 50 بمائة من الطلب العالمي،

وعموما فإن الاسعار في كافة المجالات شهدت انخفاضاً والذي قد يستمر لنهاية سنة 2020، والتي من المتوقع أن تتحسن سنة 2021 كما يبينه الجدول التالي

جدول رقم (04) أسعار المعادن والطاقة

	2020	2021
الطاقة	36.1-	17.1
المعادن	11.6-	2.9
الغذاء	0.9-	0.1-

المصدر: World Bank Group ;commoditymarketoutlouk ; avril2020

- **سوق العمل**

الاكيد ان تأثير الازمة الصحية الحالية سوف تلقي بظلالها على سوق العمل الدولي، ذلك إن توقف النشاط الاقتصادي قد أدى إلى تسريح العمال المؤقين وحتى الدائمين خاصة قطاع الخدمات (السياحة والنقل)، ويتوقع على إثر ذلك أن يفقد 25مليون شخص وظائفهم، وتشير أرقام أخرى إلى سينارهات أكثر تشاؤما بـ1.6مليارشخص عاطل عن العمل بنهاية 2020، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد ساعات الانتاج عبر جميع دول العالم، كما ينبنه الجدول التالي.

جدول رقم (05) ساعات العمل قبل وبعد كورونا

	افريقيا	أوروبا	آسيا	أمريكا	الدول العربية
قبل	9.6	11.8	10	12.4	10.3
بعد	1.6	1.9	6.5	1.3	1.8

المصدر: تقرير منظمة العمل الدولية مارس 2020

من الجدول يلاحظ أن آسيا الاقل تضررا في مجال انخفاض عدد ساعات الانتاج، بخلاف باقي اقليم العالم التي شهدت تدهورا حادا في ساعات الانتاج، الامر الذي يعد طبيعيا نظرا لتشابك الاسواق (التجارة خاصة)، وانخفاض الطلب، حيث تعد التجارة بالتجزئة والصناعة الميكانيكية، والسياحة القطاعات الاكثر تضررا، والتي تمثل سوق التجارة في تلك الاقاليم،

من جانب آخر تشير دراسات منظمة العمل الدولية إلى سينارهات محتملة للبطالة في العالم بين متشائمة ومتفائلة كما يبنها الجدول التالي:

جدول رقم(06) تقديرات البطالة في العالم

	مرتفعة الدخل	متوسطة الدخل	منخفظة الدخل
متشائمة	14	7	2.8
متفائلة	2.9	1.7	0.7

المصدر: ILO(2020). How will covid-19 effect to the world of work

يلاحظ من الجدول أن نسب التشاؤم مرتفعة لحد ما وهي نسب أقرب للواقع في الاجل القصير (نهاية 2020و بداية 2021)، وأن نسب التفاؤل يمكن أن نسقطها في الآجال المتوسطة، والمتعلقة بإيجاد لقاح للفايروس وعودة النشاط لطبيعته خلال النصف الثاني من 2021.

وفي هذا المجال فإن الامر الذي قد يحدث أثرا بالغا في سوق العمل هو تضرر العاملين في القطاع الغير رسمي و الذي قد يمثل، بنحو 1.6 مليار شخص، وتعتبر إفريقيا المتضرر الاكبر منها كون العاملين في القطاع الغير الرسمي يمثل أكثر من 80 بالمائة من العاملين، الامر الذي قد يفقدهم حقوقهم الاجتماعية في تلقي التحويلات (منظمة العمل الدولية،2020).

II– 3.أبعاد التعافي دوليا

أشار البنك الآسيوي للتنمية إلى أن الخسائر التي سيتسبب بها كورونا قد تصل إلى 8.8 تريليون دولار وهو ما يدفع إلى الحديث عن ضرورة إعادة تنشيط الاقتصاد العالمي من خلال خطط إنعاش كتلك التي شهدها العالم إبان الحرب العالمية الثانية وتحديدا خطط مارشال.(البنك الآسيوي للتنمية ،2020)

كما اشار صندوق النقد الدولي إلى حدوث تدهور في دخل الدول الهشة والتي تمر بصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشما ل إفريقيا نسبة تصل إلى 20% وذلك بسبب تراجع تحويلات العاملين في الخارج(البنك الدولي، 2020)

من جانب أخر فإن الدراسات تشير إلى أن العالم قد ضخ ما يقارب 9بالمائة من الناتج الاجمالي في مواجهة كورونا، مقارنة ب 30بالمائة خلال أزمة 2008، و التي لم يلاحظ عليها التعافي إلا بعد 2014, مما يحي بأن العالم في أزمة سيولة تتيح اتخاذإجراءات تضمن الحد الادنى من النشاط ز ذلك من خلال : (https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/01/blog040120-economic-policies-for-the-covid-19- , 2021)

- **ضمان عمل القطاعات الضرورية :**يجب تعزيز الموارد اللازمة لإجراء اختبارات تشخيص كوفيد-19 وعلاجه. ويجب الحفاظ على انتظام الرعاية الصحية، وإنتاج الغذاء وتوزيعه، والبنية التحتية والمرافق الضرورية. بل إن ذلك قد ينطوي على إجراءات تدخليه من جانب الحكومة لتوفير الإمدادات الأساسية استنادا إلى صلاحيات وقت الحرب التي تعطي أولوية لإبرام عقود حكومية توفر المدخلات التي لا غنى عنها والسلع النهائية، أو تحويل الصناعات إلى احتياجات بعينها، أو إجراء عمليات تأميم انتقائية. ومما يوضح ذلك قيام فرنسا بمصادرة الكمامات الطبية في وقت مبكر من الأزمة، وقيام الولايات المتحدة بتفعيل "قانون الإنتاج الدفاعي" لضمان إنتاج المعدات الطبية اللازمة. وفي حالات النقص الشديد للإمدادات، قد يستدعي الأمر أيضا اتخاذ إجراءات لتحديد الأنصبة وفرض ضوابط على الأسعار وتطبيق قواعد لمكافحة الاكتناز.
- **توفير موارد كافية للمتضررين من الأزمة :**فالأسر التي تفقد دخلها بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لإجراءات الاحتواء ستحتاج إلى دعم الحكومة، ومن المنتظر أن يساعد الدعم على بقاء الناس في بيوتهم مع الاحتفاظ بوظائفهم مما يترتب عليه زيادة إعانات البطالة، وكذا تقديم تحويلات نقدية تصل إلى المشتغلين بالأعمال الحرة وغير العاملين.
- **الحيلولة دون الاضطراب الاقتصادي المفرط :**فينبغي أن تحمي السياسات شبكة العلاقات بين العاملين وأصحاب الأعمال، والمنتجين والمستهلكين، والمقرضين والمقترضين، حتى يتسنى استئناف الأعمال بشكل جدي عندما ينحسر هذا الطارئ الطبي. وفي ظل هذه الظروف، سيؤدي إغلاق الشركات إلى فشل المشروعات الإنتاجية طويلة الأجل بشكل نهائي، كما وستؤدي الاضطرابات في القطاع المالي أيضا إلى توسيع نطاق العسر الاقتصادي، وينبغي للحكومات أن تقدم دعما استثنائيا للشركات الخاصة، بما في ذلك دعم الأجور، مع وضع شروط ملائمة لذلك. وقد وُضعت بالفعل برامج كبيرة للقروض والضمانات (مع تحمل دافعي الضرائب المخاطر النهائية) كما سهل الاتحاد الأوروبي عمليات ضخ رؤوس الأموال المباشرة في الشركات عن طريق تخفيف القواعد الحاكمة للمساعدات من الدولة. وإذا تفاقمت الأزمة، يمكن أن نتصور إقامة شركات قابضة كبيرة مملوكة للدولة أو توسيع القائم منها لتستحوذ على الشركات الخاصة المعسرة، مثلما حدث في الولايات المتحدة وأوروبا أثناء "الكساد الكبير."

II-4أ.ثر الازمة الصحية على الاقتصاد الجزائري

4.1. على المستوى الكلي) على-الجزائر-منح-الأولوية-للتغيير-الاقتصادي(2021 ,

سجلت البيانات المالية في الجزائر عجزاً ضخماً يصل إلى 16,5 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2020 و14,8 في المئة في العام 2021، بسبب تراجع العائدات من صادرات الهيدروكربون. وقد انهار الطلب على النفط والغاز: ففي الشهرَين الأوّلين من العام 2020، انخفضت أحجام صادرات النفط الخام والمواد المكثّفة بنسبة 27 في المئة على أساس سنوي فيما تراجعت أحجام صادرات الغاز بنسبة 26 في المئة. علاوة على ذلك، أثّر فيروس كورونا المستجدّ بشدّة في بعض أهمّ الدول التي تشتري الغاز من الجزائر، فحتّى أبريل 2020، تراجعت صادرات الغاز بالأنابيب إلى إسبانيا بنسبة 44 في المئة على أساس سنوي.https تفاقم الوضع بسبب تراجع أسعار النفط التي انخفضت إلى سعر قياسي وصل إلى 16-17 دولاراً للبرميل في أبريل 2020 ومن المتوقّع أن تبقى ما دون 45 دولاراً طوال سنة 2021. علاوة على ذلك، من المتوقّع أن يؤدّي تراجع الطلب على صادرات الوقود مقروناً بانخفاض الأسعار إلى استنفاد احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية أكثر فأكثر. ومن المتوقّع أن يبلغ هذا الاحتياطي 44 مليار دولار بحلول نهاية العام 2020

- الأحداث الأخيرة التي تشهدها الجزائر و سائر بلدان العالم و المتمثلة بالأساس في " جائحة كورونا " تعتبر عاملا مهما فرض إحداث تغيير في اتجاه سلوك المستهلك الجزائري، نحوه مختلف السلع والخدمات رغم مجموعة القيم الثقافية والاجتماعية الموجودة . فما يلاحظ يوميا هو هوس المستهلك الجزائري في اقتناء مختلف السلع لاسيما التي تدخل في إطار الاستهلاك في المواد الغذائية (**السميد ، الزيت ، القهوة خضر ، الفواكه ...الخ**) و أصبحت طوابير متلاصقة أمام المحلات الفضاءات التجارية الواسعة و الأسواق لبيع مثل هذه السلع . و بتحليل بسيط جدا، تجد الإجابة في عيون أولئك الذين يصطفون منذ الساعات الأولى متمثلة في ان "جائحة كورونا " تلاحقهم و يجب اقتناء ما يمكن اقتناءه بكل الطرق و بالكميات الكبيرة ، و يتزايد هذا الهوس الذي نخر هذا السلوك الاستهلاكي وأصبح هوس الاقتناء اكبر من خطر **" جائحة كورونا "** في حد ذاتها .
- **فالنمط الاستهلاكي** للفرد الجزائري اخذ اتجاها آخر وفقا لأحكام مسبقة تحت طائلة الاحتكار من جهة و الإشاعات و المغالطات من جهة أخرى ، اتجاها لا يترجم شخصية الفرد الجزائري الحقيقية رغم أننا كل عام نسجل مثل هذا الانحراف في السلوك الاستهلاكي و بالخصوص في المناسبات و شهر رمضان الكريم و لكن مع "جائحة كرونا " أضحى الانحراف يأخذ الطابع المرضي و غير العادي ليفرز مخرجات أثرت بشكل كبير على البناء العام لشخصية الفرد الجزائري و على العملية الاستهلاكية و الاقتصاد الوطني عامة و على الإطار الترشيدي الواجب تبنيه من طرف جميع افراد المجتمع الجزائر (المستهلكين)

فعلى صعيد المنتجات واسعة الاستهلاك الغذائية بالتحديد فقد شهدت تباينا في تغيرات الاسعار المتزامنة مع الحجر الذي طبق في الجزائر في الثلاثي الاول من سنة 2020، إذ تشير إحصائيا وزارة التجارة خلال شهر ماي 2020 في سوق التجزئة لأغلبية المواد الغذائية ذات الإستهلاك الواسع (المواد الغذائية العامة، الخضر، الفواكه الطازجة واللحوم)، إلى الارتفاع لمعظم المواد مقارنة مع الشهر السابق. غير إنه سجل استقرار نسبي لمعدل أسعار السكر الأبيض، مسحوق الحليب للكبار، القهوة و لحم الغنم المحلي ع) علي(2021 ,

- بالمقارنة مع نفس الشهر لسنة 2019، تم تسجيل إرتفاع طفيف لمتوسط أسعار لبعض المواد وارتفاعات محسوسة بعض المواد الأخرى خاصة بالنسبة للدقيق الممتاز (+1%)، الدقيق العادي (+1%)، الفرينة المعبأة (+5%)، غبرة الحليب للأطفال (+2%)، الشاي (+11%)، الخميرة الجافة (+5%)، الزيوت الغذائية (+1%)، الأرز (+5%)، الطماطم المصبرة (+1%)، العدس (+2%)، البصل الجاف (+29%)، الخس (+6%)، الكوسى (+32%)، الجزر (+3%)، الفلفل الأحمر(+1%)، الثوم المحلي (+200%)، لحم البقر المجمد (+8%)، الدجاج (+13%) و البيض (+10%). كما عرف متوسط أسعار السكر الأبيض، القهوة، العجائن الغذائية، الفاصولياء الجافة، الحمص، البطاطا، الطماطم الطازجة، الفلفل الأخضر، الفاصولياء الخضراء، الشمندر، التمور، التفاح المحلي، الموز، لحم الغنم المحلي و لحم البقر المحلي إنخفاضات تتراوح ما بين (-1%) و(-30%).)

ومن حيث الارتباط بين الدخل و الاستهلاك فإن دالة الاستهلاك للفرد الجزائري قد سجلت مرونة بقيمة 79.65 بين الاستهلاك و الدخل الدائم ، و 7.62 للدخل العابر أو النسبي ، في الفترة ما بين 1990-2015 ، حيث عرفت الفترة ما بين 2000-2012 زيادة في الاجر القاعدي من 8000دج إلى 18000دج الامر الذيزاد من النزعة الإستهلاكية للفرد الجزائري .

- **فجائحة فكورونا** ليست إلا موقفا غير متوقع أو حالة غير منتظرة تتطلب ذكاء موقفيا و نضجا واعيا من طرف الجميع لإيجاد تخطيط استراتيجي قادر على التعايش و المسايرة بكل هدوء و تركيز لان الهرولة الفوضى و الأنانية من شانها تعقيد الأمور في الوقت الذي نحن مطالبين بترتيب أولوياتنا و اعتماد مختلف الآليات : السيكولوجية ، التقنية ، القانونية ، التربوية ، الوقائية و الطبية لإحداث القفزة النوعية لتطويق هذه الجائحة بدءا من احترام ما يتم سنه من قوانين و أوامر تدخل في المحافظة على النفس البشرية : احترام حظر الصحي مثلا وعدم احتكار السلع. بمعنى آخر يجب تصحيح مسار اتجاه سلوكنا الاستهلاكي و ترشيده وفقا لهذه الظروف الحرجة

.2-4الانعكاس الاقتصادي للجزائر إثر أزمة كورونا

مثل جميع دول العالم احدثت الأزمة صدمة خارجية للإقتصاد الجزائري مما أثر على الوضعية الداخلية للإقتصاد و ذلك من خلال التجارة الخارجية و الطلب المحلي .تحت ضغط الأزمة المزدوجة في الجزائر اضطرت حكومة رئيس الوزراء عبد العزيز جراد إلى تقليص الإنفاق الحكومي بواقع 50% وتجميد عدد من المشاريع.

وقدأقرت الحكومة الجزائرية قانون موازنة تكميلياً بإجراءات تقشفية، لمواجهة تبعات انتشار جائحة كورونا وتهاوي أسعار النفط في السوق الدولية.وقانون "الموازنة التكميلي" الذي عادة ما تلجأ إليه الجزائر حسب الحاجة، يهدف إلى إقرار مخصصات مالية جديدة، أو تغيير تقديرات الإيرادات.وبموجب القانون الذي وصف بالتقشفي جرى تطبيق زيادات على أسعار البنزين بـ3 دنانير (2.3 سنت) للتر الواحد، والديزل بواقع 5 دنانير (3.9 سنت) للتر الواحد.كما جرى تخفيض قيمة سعر برميل النفط المعتمد في إعداد قانون الموازنة العامة من 50 إلى 30 دولاراً للبرميل بعد انهيار أسعار الخام، بخاصة في أبريل/نيسان الماضي إلى أدنى مستوى في 22 عاماً وفي. المقابل تستقبل الجزائر العام الجديد بعجز تاريخي في موازنتها العامة فاق 22 مليار دولار، وسط علامات استفهام حول السبل والبدائل التي ستواجه بها الحكومة هذه الوضعية غير المسبوقة.وكان برلمان الجزائر بغرفتيه قد صدَّق على مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2021 بعجز بلغ 2700 مليار دينار (22 مليار دولار)، في وقت راوح فيه العجز بين 13 و17 مليار دولار منذ أزمة النفط عام 2014زادت خطورة الوباء على الاقتصاد الجزائري مع ظهور معن انخفاض النمو وقيمة الدينار في ركود نشاط الشركات فضلا على أزمة تراجع إيرادات الطاقة في بلد يعتمد بصفة مفرطة على عائدات النفط.كماويواجه الاقتصاد الجزائري تداعيات انتشار فايروس كورونا المستجد مع انخفاض قيمة الدينار وارتفاع التضخم وتوقف الشركات عن العمل، وكل هذا يأتي إلى جانب انخفاض عائدات النفط.حيث أعلن الديوان الوطني للإحصاء عن انخفاض بنسبة 3.9 في المئة في إجمالي الناتج الداخلي في الربع الأول من 2020 إلى اقتراب نسبة البطالة من 15 في المئة في يوليو بعدما ثبتت عند 11.4 في المئة في نهاية 2019) أزمة-كورونا-وتأطير-السلوك-الاستهلاكي-في-الإعلام(https://alarab.co.uk , 2021، وباستثناء قطاع الطاقة، انخفض إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1.5 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة مقابل زيادة قدرها 3.6 في المئة للفترة نفسها من 2019، بحسب ديوان الإحصاء وهو هيئة حكومية.ومع إجراءات الحجر منيت الشركات المملوكة للدولة بخسائر تبلغ نحو مليار يورو من جراء الأزمة الصحية، حسب تقديرات وزير المالية أيمن بن عبدالرحمن.ولم يتم تقييم خسائر القطاع الخاص بعد، لكن العديد من المتاجر المغلقة بما في ذلك المطاعم والمقاهي ووكالات الأسفار. وهي تواجه خطر الإفلاس بسبب إغلاقها منذ 19 مارس 2020

4-3. الاقتصاد الجزائري في الاجل القصير

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الجزائري انتعاشاً جزئياً في 2021 من الأزمات الصحية والاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ويشير تباطؤ وتيرة عملية التلقيح في الجزائر إلى أن بعض تدابير احتواء الجائحة يمكن أن تظل مطبقة في البلاد حتى عام 2022. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من توقع الانتعاش في صناعة الهيدروكربونات في 2021، فإن بقية الأنشطة الاقتصادية ستشهد تباطؤا في عملية التعافي مع فقدان فرص العمل والدخل وتراجع ثقة المستهلكين ومنشآت الأعمال. وبدءاً بخطة التعافي الاجتماعي والاقتصادي، أعلنت السلطات الجزائرية عن جهود إصلاحية طويلة الأمد لتحويل الاقتصاد نحو نموذجٍ مستدامٍ يقوده القطاع الخاص، والانخراط في التحول نحو الطاقة المتجددة، والحد من الاختلالات الحادة في الاقتصاد الكلي للبلاد، وحماية سبل كسب العيش للسكان.وأدت جائحة كورونا إلى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش بنسبة 5.5% وسط إجراءات إغلاق صارمة لاحتواء كورونا، مع انخفاضٍ متزامنٍ في إنتاج الهيدروكربونات، والنزول بانخفاض الإنتاج إلى ما دون حصة أوبك الخاصة بالجزائر. وقد تأثرت القطاعات كثيفة العمالة، مثل الخدمات والبناء – التي تتركز إلى حد كبير في الاقتصاد غير الرسمي – تأثراً عميقاً، مما أدى إلى فقدان العديد من الوظائف مؤقتاً أو بشكل دائم. وفي الوقت نفسه، تسبب الانخفاض المؤقت في أسعار النفط، إلى جانب تراجع حجم الصادرات، في هبوطٍ حادٍ في عائدات صادرات الهيدروكربونات.

وكما تشير التقديرات إلى أن العجز الإجمالي في الموازنة العامة للدولة قد اتسع ليصل إلى 16.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، في حين ارتفعت مخاطر المالية العامة الناشئة عن اضطرار البنوك العمومية لتقديم القروض للمؤسسات المتعثرة المملوكة للدولة. وعلى الرغم من الانكماش الحاد في الواردات والتراجع المعتدل في سعر الصرف، من المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري إلى 14.4% من إجمالي الناتج المحلي، مع انخفاض الاحتياطيات الدولية إلى 46.9 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020 (بانخفاض قدره 24% على أساس سنوي)، أو حوالي 12.8 شهراً من الواردات. ومن المتوقع زيادة معدلات الفقر في 2020، بسبب انخفاض معدلات النمو وتراجع فرص العمل، غير أن البيانات الداعمة لهذه التوقعات غير متاحة.) أزمة-كورونا-وتأطير-السلوك-الاستهلاكي-في-الإعلام , https://alarab.co.uk 2021وتأتي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا بعد خمس سنوات متتالية من التباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي (2015-2019) في الجزائر، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب انكماش قطاع الهيدروكربونات ونموذج النمو العشوائي الذي تقوده المؤسسات العمومية والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص كي يكون المحرك الجديد لعجلة النمو الاقتصادي. وتشهد صناعة الهيدروكربونات (المحروقات)، التي تمثل 20% من إجمالي الناتج المحلي و41% من إيرادات الموازنة، و94% من إيرادات الصادرات، تراجعاً هيكلياً.

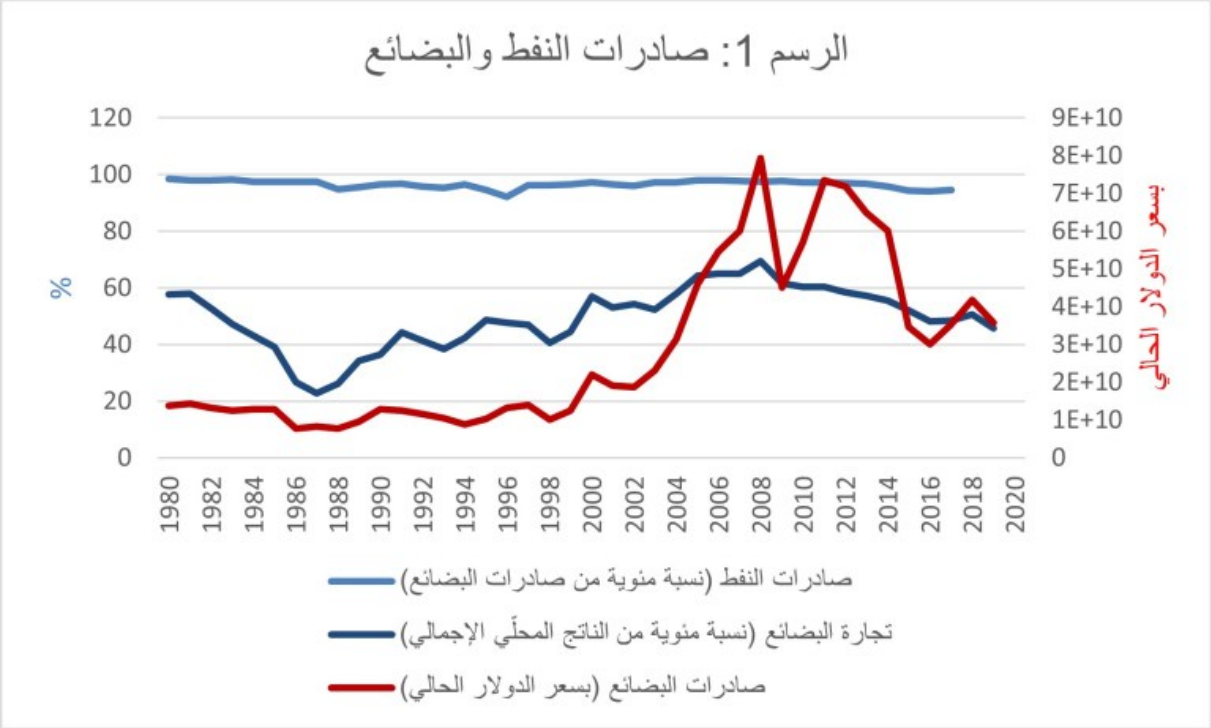

لمصدر: بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي.

وتحتاج الجزائر، شأنها شأن البلدان الأخرى المصدرة للنفط في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً لزيادة فرص العمل، وهو أمر غاية في الأهمية نظراً لغلبة الشباب على وضعها الديموغرافي. ويشير التراجع الهيكلي في إيرادات الهيدروكربونات أيضاً إلى أن المستويات الحالية للإنفاق العام غير مستدامة، فضلاً عن ضرورة استكمال السياسات الرامية إلى توليد إيرادات إضافية للمالية العامة للدولة بتدابير أخرى لتحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق العدل والإنصاف في هذا الإنفاق. وسيعتمد نجاح الإصلاح الهيكلي على قدرة الجزائر على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ووضع سياسات حاسمة لمساندة تنمية القطاع الخاص وتطويره، مع الاستمرار في حماية الشرائح الأولى بالرعاية من السكان ، وفي سيناريو الإنتعاش الإقتصادي للجزائر فإن إحدى الإحتمالات الواردة وفق تنبؤات البنك الدولي فإن النمو في الجزائر سعرف نموا ب 3.6% سنة 2021 ووفقا لما يعرفه سوف النفط من زيادة في الاسعار التي وصلت لحدود 75دولار للبرميل فإن هذا الامر يكون قيد التحقيق، مع معدل تضخم 3.7% مقارنة ب 3.5% سمة 2020، ذلك أن الاسعار قد اخذت مستويات جديدة جراء الجائحة بمنحى تصاعدي عن الفترات السابقة.

https://data.albankaldawli.org/country/algeria

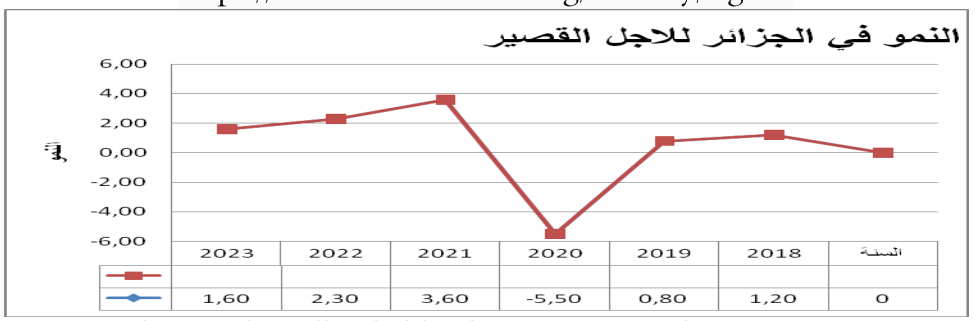

المصدر: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

يتوقع ان يعيد الاقتصاد الجزائري إنتعاشه بعد الانكماش الذي مسه سنة 2020 و المقدر ب -5.5 بالمائة لينتعش عد مستويات 3.6 %بالمائة سنة 2021 و 2.3% بالمئة سنة 2022. لكن الاحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء ، قد أشارت إلى أن الفترة ما بين

منتصف2019 و منتصف 2020 قد شهدت تراجعا في أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع عند الاستراد فيما إنخفضت أسعار المنتجات المصنعة محليا بالتزامن مع إرتفاع في أسعار المنتجات المستهلة و الذي يوضحه الجدول التالي:

كمية الإستيراد	أسعار الإستهلاك	اسعار الإنتاج	اسعار الاستيراد	
3.5-	6.8	1.2	7.9	الغذاء
				المواد الصناعية
31.52-	2.6	2.5	8.8-	مواد كيميائة و صحة
31.5-	4.4	0.3	4.8	

المصدر : **الديوان الوطني للإحصاء، اسعار الإستهلاك 2020/2019، المدرية العامة للجمارك ، تقرير التجارة الخارجية2021/2020**

مقارنة بالفترة ما بين 2020/2019 و الفترة ما بين 2019/2018 فإن التغير في أسعار المنتجات الغذائية قد عرفت زيادة ذلك راجع لتأثير الازمة على الاقتصاد الجزائري الذي مس سعر صرف العملة فيما إنخفضت أسعار المنتجات في الاسواق الدولية الأمر الذي إنعكس على أسعار الاستهلاك النهائي،فيما شهدت أسعار الانتاج الغذائي زيادة ب 1.2 إلى أن مضاعف الاستهلاك كان بثلاثة أضعاف وهذا راجع لنقص الطلب ،أما المنتجات الصناعية فقد شهدت تراجعا في الاسعار عند الاستيراد فيما شهدت أسعار الانتاج و الاستهلاك زيادة متقاربة ب 2.6 %، فيما زادت كمية الاسترداد لمنتجات الصناعات المحلية نتيجة إنخاض سعرها خارجيا، أما عن منتجات الصناعات الكيميائية فقد شهدت نموا موجبا في جميع الخانات للجدول أعلاه.هذا راجع لتوجه الجزائر نحو تأمين الحاجيات الصيدلانية و شبه الصيدلانية المترافقة مع زيادة الطلب المحلي ، من جانب و زيادة طلب عليها دوليا ، و إذا رجعنا الى ماقبل الجائحة فإن إستهلاك الاسر في الجزائر مرتبط إرتباطا كبيرا بين الدخل الدائم و الإستهلاك بمرونة تقدر بـ 79.65، بينما تقدر المرونة بين الإستهلاك و الدخل العابر او النسبي ب 7. 62 ، في الفترة مابين1990-2015) مخاليف(2017 , ، كماأن الدخل الوطني قد عرف زيادة في نصيب الفرد من الناتج و الذي لا يعكس في الواقع زيادة دخل الأسر إلا أن ذلك ينعكس على مواصلة دعم الدولة للمنتجات الأساسية واسعة الإستهلاك، مما حافظ على وتيرة الطلب و بالتالي المحافظة على أسعار ذات منحى تصاعدي..

أن توجه الدولة نحو موائمة بين الصحة و الإقتصاد جعله تعطي أولويات في تقسيم نفقاتها العمومية و ذلك من خلال قانون مالية 2021، الذي أعطى أولوية وظيفية للنفقات للصحة و الداخلية و التضامن الوطني ، فيما أعطى أولوية قطاعية للإنفاق لكل من السكن الأشغال العمومية و التعليم و الدعم التمويلي (دعم النشاطات الإقتصادية بما فيها دعم اسعار الفائدة).

إن هذا الوجه يعكس بالاساس توجه سلوك الاستهلاك و الانتاج و ذلك من خلال :

- زيادة القدرة على الانفاق من خلال دعم الحصول على السكن)(من خلال تحويل نفقات الايجار الى استهلاك)، من جهة و الاستمرار في دعم التضامن النقدي من خلال وزارة التضامن الوطني .
- دعم العرض المحلي من خلال دعم كلفة التمويل ،
- في الاجل القصير سوف يحقق الاقتصاد نموا موجبا بموجب الزيادة في الاستهلاك و الاسعار، أي نموا نقديا ، فيما يعول على تحقيق نموا موجبا يقارب توقعات البنك الدولي بموجب نمو العرض المحلي المتزامن مع الطلب المحلي .

إن تخفيض عجز الموازنة العامة لسنة 2021 حيث تم توقعإجمالي إيرادات 5328,128,426 دج فيما قدرت النفقات ب,506,529 5,314دج ي(الداخلية)منح للاقتصاد الجزائري هامش أريحية فيما يخص إستهلاك الاحتياطات النقدية التي بلغت 44 مليار دولار من جهة منا أن اسعار البترول قد عرفت ارتفاعل خلال النصف الثاني من 2021 و المتوقع ان تستمر لآخر السنة مما يجعل الجزائر اما فرصة تحسين وضعها النقدي الاجنبي

III- الخلاصة :

أن الجزائر و على إثر جائحة كورونا كانت أمام تحدي صعب إقتصاديا و إجتماعيا، و لأن الجائحة في مراحلها الثالثة أوالموجة الثالثة فإن الجزائر و منذ الموجة الأولى قد كانت أما خيارات تضعها في إطار الملائمة بين إلتزاماتها الإجتماعية و الصحية و برنامج رئيس الجمهورية على إثر إنتخابات 2019، لكن ما تميزت به الجائحة هو السلوك الاستهلاكي للفرد الجزائري و كذا طبيعة الجهاز الانتاجي خاصة في المجال

الغذائي و الصيدلاني و شبه الصيدلاني ، فمنتج التعقيم اليدوي و الكمامة الطبية لم تكن ضمن ثقافة المستهلك الجزائري قبل كورونا ، و عليه فإن الجزائر و تحت ضغط الجائحة قد أعطت الأولوية لتلبية متطلبات مواجهة الجائحة الأساسية للمنتجات المذكورة ، كما أن العامل النفسي قد لعب دورا في ذلك من خلال زيادة الاقبال على إستهلاك و تخزين بعض المنتجات و عموما فإن الاقتصاد الجزائر قد عرف خلال الجائحة نموا منخفظا و هذا أمر طبيعي لكن لدى الإقتصاد عامل أساسي في الرهان على التعاش وهو قوة الطلب المحلي ، من جانب آخر فإن على الإتصاد المحلي التوجه و بسرعة نحو دعم القطاع الخاص ليعطيه خاصية المرونة الانتاجية إلى جانب التنويع الاقتصادي لتجنب الصدمات الخارجية ذلك أن للجزائر من الإمكانيات الطبيعية و البشرية إلى جانب المالية لتحقيق إقتصاد قادر على تلبية المتطلبات التي يستطيع بها الحفاظ على الإستقلالية الإقتصادية مستقبلا.

- الإحالات والمراجع :

1. - https://www.aleqt.com/sections2020
2. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/01/blog040120-economic-policies-for-the-covid-19- 2021
3. أزمة كورونا وانعاكاساتهاعلى العلوم الإجتماعية و السياسي2020مركز ين خلدون للعلوم الانسانية و الإجتماعية ، 34
4. أزمة-كورونا-وتأطير-السلوك-الاستهلاكي-في-الإعلام2021 https://alarab.co.uk
5. أزمة-كورونا-وتأطير-السلوك-الاستهلاكي-في-الإعلام2021 https://alarab.co.uk
6. تغيير إتجاة سلوك المستهلك بين هوس الندرة و جائحة كورونا2021
7. على-الجزائر-منح-الأولوية-للتغيير-الاقتصادي2021
8. قانون الماليةالجريدة الرسمية 82
9. قدير دالة الإستهلاك في الجزائر 20152017-1990، ت، مجلة الإقتصاد الصناعي ، جامعة باتنة، العدد11،2017،ص11115 .115

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

محمد الطاهر العمودي (2022)، سلوك الاقتصاد الجزائري إثر جائحة كورونا ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 25-34.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**